

دلائل الإعجاز

لجاز أن يقعَ في وهمِ السامعِ إلى أنْ يجيءَ إلى قولِهِ : " إلى " العظم " أن هذا الحزَّـ كان في بعضِ اللحمِ دونَ كلَّـه وأنَّـه قطعَ ما يَلِي الجلدَ ولم ينتهِ إلى ما يَلِي العظمَ . فلما كان كذلك تركَ ذكرَ اللحمِ وأسقطه مَنَ اللفظِ ليُبرِّءَ السامعَ من هذا الوهمِ ويجعلَـه بحيثُ يقعُ المعنى منه في أنفِ الفهمِ ويتصوَّرُ في نفسه من أولِ الأمرِ أنَّ الحزَّـ مضى في اللحمِ حتى لم يردَّـه إلا العظمُ . أفيكونُ دليلُ أوضحَ من هذا وأبينَ وأجلى في صحة ما ذكرتُ لك من أنك قد ترى تركَ الذِّكرِ أفصحَ من الذكرِ والامتناعَ من أن يبرزَ اللفظُ منَ الضميرِ أحسنَ للتصويرِ .

فصل القول على فروق في الخبر .

أولُ ما ينبغي أن يُعلِّمَ منه أنَّـه ينقَسِمُ إلى خبرٍ هو جزءُ من الجملةِ لا تتمُّ الفائدة دونَه وخبرٍ ليس بجزءٍ من الجملةِ ولكنه زيادةٌ في خبرٍ آخرَ سابقٍ له . فالأولُ خبرُ المبتدأ كمنطلقُ في قولك : زيدُ منطلقُ . والفعلُ كقولك : خرجَ زيدُ . فكلُّ واحدٍ من هذين جزءُ من الجملةِ وهو الأصلُ في الفائدة . والثاني هو الحالُ كقولك : جاءني زيدُ راكباً . وذاك لأنَّ الحالَ خبرُ في الحقيقة من حيثُ إنك تُثبت بها المعنى لذي الحالِ كما تُثبتُ بخبرِ المبتدأ للمبتدأ وبالفعلِ للفاعل . ألا تراك قد أثبتَّ الركوبَ في قولك : " جاءني زيدُ راكباً " لزيدٍ إلا أنَّ الفرقَ أنك جئتَ به لتزيدَ معنىً في إخبارك عنه بالمجيءِ وهو أن تجعلَه بهذه الهيئة في مجيئه ولم تجردْ إثباتك للركوبِ ولم تُباشِرْه به بل ابتدأتَ فأثبتَّ المجيءَ ثمَّ وصلتَ به الركوبَ فالتَّيسَّرَ به الإثباتُ على سبيل التَّبع للمجيءِ وبشرط أن يكونَ في صلتِهِ . وأمَّا في الخبرِ المطلقِ نحو : " زيدُ منطلقُ وخرجَ عمرو " فإنك مَثبتُ للمعنى إثباتاً جرَّـدته له وجعلته يباشِرُهُ من غيرِ واسطةٍ ومن غيرِ أن تتسبَّبَ بغيرِهِ إليه فاعرفهُ .

وإذ قد عرفتَ هذا الفرقَ فالذي يليه من فروقِ الخبرِ هو الفرقُ بينَ الإثباتِ إذا

كان